



إنشاء لغة مشتركة لمنع الإبادة الجماعية في جميع أنحاء العالم

يتبرع

رجوع

## بيان حول سبب تسميتها بالإسرائيلية الهجوم على غزة: إبادة جماعية

29 ديسمبر 2023



معهد ليمكين للوقاية من الإبادة الجماعية، يشعر بقلق متزايد حول تدهور الوضع الإنساني في أراضي الدولة فلسطين (بما في ذلك غزة والضفة الغربية)، والتي تم بالفعل وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 21636 فلسطينيًا، من بينهم ما لا يقل عن 8276 طفلاً، وإصابة 59403 آخرين، وفقاً لأحدث الإحصاءات. التقديرات، تصدر البيان الحالي لتوضيح الأسباب التي جعلتنا أعتقد أن الوضع الإسرائيلي الفلسطيني يشكل حالة إبادة جماعية.

## السياق المباشر

إن الإبادة الجماعية التي ترتكها دولة إسرائيل جزء لا يتجزأ من سياق تاريخي وسياسي واستراتيجي معقد يبدو أنه عزز، وفي نهاية المطاف، تحول إلى ديناميكية إبادة جماعية شاملة.

كلا جانبي الصراع -إسرائيل من جهة، والجماعات الإسلامية من جهة أخرى.

إن هناك تبايناً كبيراً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من ناحية، وبين منظمة حماس المسلحة من ناحية أخرى، وكذلك بين قطاعات من سكانهما، وخاصة، كما سيتم شرحه أدناه، في حالة إسرائيل.

في السابع من أكتوبر، شنت حماس هجوماً مروّعاً على أراضي دولة إسرائيل وسكانها المدنيين. بالإضافة إلى تدمير المنازل والممتلكات، أسفر هجوم حماس عن مقتل ما يقرب من 1139 شخصاً، وفقاً لأحدث التقديرات الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين. ويشمل العدد النهائي للقتلى 695 مدنيًا إسرائيليًا، من بينهم 36 طفلاً، بالإضافة إلى 373 من قوات الأمن و17 أجنبيًا. قُتل هؤلاء الأشخاص على يد مسلحي حماس، وبدرجة أقل، على يد الجنود والجيش الإسرائيلي أثناء ردهم على هجوم حماس. كما أسفر هذا الهجوم عن إصابة عدد كبير من المدنيين وشمل اختطاف 250 شخصاً، تم إطلاق سراح 110 منهم خلال وقف إطلاق النار الذي استمر سبعة أيام بين 24 نوفمبر و1 ديسمبر. وفي وقت نشر هذا البيان، لا يزال 127 شخصاً رهن الأسر في قطاع غزة.

كما كتب معهد ليمكين سابقاً، "تشير الفظائع التي ارتكبتها مسلحو حماس على الأرض إلى أن هذا الهجوم غير المسبوق كان له أيضًا أبعاد إبادة جماعية [...] حدد معهد ليمكين العديد من الفظائع التي ارتكبتها مسلحو حماس والتي تثير الرايات الحمراء لنية الإبادة الجماعية. تشمل هذه الفظائع: المذبحة المستهدفة لرموز الحياة الجماعية، مثل مقتل 260 شابًا في مهرجان سوبرنونا الموسيقي بالقرب من كيبوتس ريبم في جنوب إسرائيل (على بعد كيلومترات من حدود غزة)؛ وطقوس الانقلاب، مثل قتل الأطفال أمام أفراد عائلاتهم؛ وطقوس التدنيس، مثل مذبحة عائلات بأكملها، وإشعال النار في منازل لا تزال عائلاتها

"بداخلها، وتدنيس الجثث."

كما وردت أدلة مروعة على العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي خلال هجوم حماس. في تقرير استقصائي مهم، استند إلى شهرين من جمع الأدلة، خلصت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن "الاعتداءات على النساء لم تكن أحياناً معزولة، بل كانت جزءاً من نمط أوسع من العنف القائم على النوع الاجتماعي في 7 أكتوبر". يُفصّل هذا التقرير أشكال العنف الجنسي المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بـ

جريمة إبادة جماعية، تشمل الاغتصاب الجماعي الوحشي، واستخدام الاغتصاب كأداة قتل، وتدنيس أجساد النساء، بما في ذلك، في إحدى الحالات، بتر ندي تم إلقاءه بين الرجال، وتشويه الأعضاء التناسلية للنساء، والعنف الجنسي ضد الرجال. هذه فظائع تُمارس بقوة الحياة وتهدف إلى تدمير رموز القوة التوليدية داخل المجموعة الهوية المستهدفة. يُعد تصوير مقاتلي حماس وبثهم لجنة المواطنة الألمانية الإسرائيلية شاني لوك، البالغة من العمر 23 عامًا، عاريةً من ملابسها، والتي كانت تحضر مهرجان سوبرنوفا للموسيقى الإلكترونية، مثالاً مروغاً وعلنيًا على التدنيس المُستهدف الذي مارسه مقاتلو حماس خلال الهجوم. دعت التصريحات الأخيرة الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة هيومن رايتس ووتش في 7 أكتوبر/تشرين الأول إلى إجراء تحقيق دقيق في العنف القائم على النوع الاجتماعي. أعلنت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل أنها ستولي اهتمامًا خاصًا للعنف القائم على النوع الاجتماعي في تحقيقها في أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول.

أكتوبر.

عائلة شاني لوك هي من بين 56 عائلة من الضحايا والرهائن الذين تمثلهم المحامية الإسرائيلية يائيل فياس جفيرسمان أمام القضاء الفرنسي والألماني، وأمام المحكمة الجنائية الدولية.

وبحسب السيدة فياس جفيرسمان، فإن أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول تمثل "هجومًا منهجيًا ومتعمدًا ضد السكان المدنيين، ينطوي على أعمال قتل وتعذيب وتشويه تستهدف الأفراد الضعفاء، وكبار السن، والأطفال الصغار، والرضع".

حماس

حماس اختصار لعبارة "حركة المقاومة الإسلامية". تأسست حماس عام 1987، وهدفها إقامة دولة فلسطينية على كامل أراضي فلسطين التاريخية، متمحورة حول الإسلام كوسيلة لتحقيق ذلك. وقد استخدم رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو حماس لعقود لتقويض الأحزاب السياسية الفلسطينية المعتدلة واليسارية، وكذلك أي عملية سلام، إذ يعارض حل الدولتين.

حماس جزء من رد فعل أوسع في العالم الإسلامي على الإمبريالية الأوروبية. منذ العصور الوسطى وحتى أوائل القرن العشرين، خضع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لحكم إمبراطوريات إسلامية سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا. بدأ هذا الوضع يتغير في القرن التاسع عشر، وخاصةً في أوائل القرن العشرين، عندما تزايدت هيمنة القوى الأوروبية على هذه الأراضي واستعمارها. وقد مثل هذا تغييرًا كبيرًا في المنطقة وسكانها. كان أحد ردود الفعل على الإمبريالية الغربية هو الانغلاق على الذات.

ينتقدون بشدة فكرة أن العالم الإسلامي لم يعد مرتبطًا بالإسلام كما كان في الأجيال السابقة، وأن عودة المسلمين إليه ستتيح لهم فرصة استعادة نفوذهم في المنطقة. ومن بين الحركات التي انبثقت من هذا الاعتقاد حركة الإخوان المسلمين. تأسست عام ١٩٢٨ على يد المعلم حسن البنا في مصر، وتُعتبر من أكثر المنظمات الإسلامية تأثيرًا في العالم.

انبثقت فكرة حماس في نهاية المطاف من الفرع الفلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين، الذي يعمل في غزة لتوفير التعليم والغذاء والخدمات الاجتماعية لمئات الآلاف من الفلسطينيين، معظمهم من لاجئي نكبة عام 1948. وقد ميّز تركيز ميثاقها على الإسلام حماس عن الفصائل الفلسطينية السابقة التي كانت في معظمها يسارية أو وسطية، كما ميّزها عدم استعداد الجماعة للتنازل لتحقيق رؤيتها. ومن أكثر بنود ميثاق عام 1988 شيوعًا:

يمكن العثور على الميثاق في المادة الثالثة عشرة، التي تؤكد أنه "لا يوجد لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد. المبادرات والمقترحات والمؤتمرات الدولية كلها مضيعة للوقت وعبث.

"المساعي".

الأهم من ذلك، أنه بحلول عام ١٩٨٧ كان الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال لعشرين عامًا، وكان يُنظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية بشكل متزايد على أنها غير فعّالة وغير قادرة على تحقيق حل الدولتين. ويُعدّ الإحباط الفلسطيني من عدم إحراز منظمة التحرير الفلسطينية أي تقدم جزءًا مما جعل حماس الفائزة بأن القتال أنجع من التسوية مفهومة، إن لم تكن مقبولة، لدى شرائح من الشعب.

علاوة على ذلك، كانت إسرائيل تموّل حماس بنشاط بهدف خلق "ثقل موازن" للجماعات السياسية الفلسطينية العلمانية واليسارية، ولتقويض عملية السلام الجارية. ووفقًا لمهدي حسن، "ساهم الإسرائيليون في تحويل مجموعة من الإسلاميين الفلسطينيين المتطرفين في أواخر السبعينيات إلى واحدة من أشهر الجماعات المسلحة في العالم".

في عام ١٩٩٢ احتجزت حماس شرطيًا إسرائيليًا من حرس الحدود رهينة، ثم قتلتها في النهاية. أدى ذلك إلى طرد ٤١٥ فلسطينيًا يُعتقد تورطهم في عملية الاختطاف. أثناء ترحيل هؤلاء الأفراد إلى جنوب لبنان، تواصلوا مع حزب الله، حركة مقاومة للاحتلال الإسرائيلي مقرها لبنان وممولة من إيران. يُعتقد أن حماس تعلمت خلال هذه الفترة أساليب مثل التفجيرات الانتحارية. ومع السماح للمُرخلين بالعودة تدريجيًا إلى إسرائيل، نظرًا للغضب الدولي الذي أثارته عمليات الترحيل، بدأت الحركة بتطبيق بعض ما تعلمته.

أثناء فترة وجودهم في المنفى.

في أعقاب مذبحه مسجد خلال شهر رمضان التي ارتكبتها مستوطن يهودي أمريكي، والتي راح ضحيتها 29 مصليًا، شهدت حماس نقطة تحول. عندها بدأت بشن هجمات ضد المدنيين. في 19 أكتوبر/تشرين الأول، 1994 فجر أحد أعضاء حماس عبوة ناسفة في حافلة في شارع مزدحم بتل أبيب، مما أسفر عن مقتل 22 شخصًا. وشهدت الفترة الممتدة بين عامي 1994 و5991 سنة تفجيرات انتحارية أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن حماس فقدت في هذه الأثناء الكثير من الدعم من المدنيين الفلسطينيين، حيث شكك كثيرون في هذه المنهجية وعواقبها.

وهي أيضًا اللحظة التي غيّرت فيها حماس رسالتها إلى: "إذا قتلتم مدنيين فلسطينيين، سيموت مدنيونكم أيضًا". بمعنى آخر، في تلك اللحظة بدأت حماس تُشبه حماس التي نعرفها اليوم بشكل وثق.

أعلنت حماس سيطرتها الكاملة على غزة في عام 2007 بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وخوض صراع عسكري قصير مع فتح، وهو حزب فلسطيني علماني يشكل الفصيل الأكبر داخل منظمة التحرير الفلسطينية المتعددة الأحزاب.

مع استثناءات قليلة، أدان المجتمع الدولي بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في السابع من أكتوبر. إلا أن اهتمام العالم سرعان ما تغير عندما بدأت إسرائيل ردها الانتقامي على

فلسطينيون.

أدلة على الإبادة الجماعية في رد إسرائيل

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، شنت إسرائيل حملةً ممنهجةً من القتل الجماعي ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، إلى جانب تدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المساكن والمواقع الثقافية والدينية والمرافق الطبية. كما أدت عملياتها العسكرية إلى انقطاعات في توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والاتصالات. إضافةً إلى ذلك، فإن الحصار المفروض بشكل غير قانوني على القطاع منذ قرابة ثلاثة أشهر، والذي تتفاقم آثاره باستمرار انقطاع إمدادات المساعدات الإنسانية، يُفاقم معاناة الشعب الفلسطيني.

يعتقد معهد ليكنين أن انتقام إسرائيل من الفلسطينيين لا يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية فحسب، بل يرقى أيضًا إلى الإبادة الجماعية، كما أكد أيضًا، من بين آخرين، المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI).

مكتب نيويورك للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كريج

مخيبير.

وتنفي إسرائيل وحلفاؤها وأنصارها ادعاء الإبادة الجماعية.

غالبًا ما يُسوق القادة الإسرائيليون وحلفاؤهم حججًا من بينها أن إسرائيل تتصرف بشكل قانوني دفاعًا عن نفسها. ويجادلون بأن إسرائيل تقاوم عدوًا أشبه بداعش أو الرايخ الثالث، وبالتالي فإن استخدامها للعقاب الجماعي مُبرر. إضافةً إلى ذلك، يؤكدون أن إسرائيل تسعى للحد من الخسائر المدنية من خلال عدم إبادة المدنيين في غزة دفعةً واحدة. ثم تُستخدم هذه الحجج، مجتمعةً، للتأكيد على أن سياسات إسرائيل وإجراءاتها ضد الفلسطينيين لا تستوفي الشروط القانونية الواردة في المادة الثانية من

اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الكراهية والمعاقبة عليها

الإبادة الجماعية (الاتفاقية العالمية للأمم المتحدة)، والتي أعيد إنتاجها لاحقًا في المادة 6 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المحكمة الجنائية الدولية (نظام روما).

لكن وفقًا للقانون، لا يمكن تبرير الإبادة الجماعية.

إن مجرد إمكانية الادعاء بوجود سبب لارتكاب الإبادة الجماعية لا يجعل هذه الجريمة قانونيةً أو مقبولةً أو أخلاقية. جميع مرتكبي الإبادة الجماعية لديهم أسباب استراتيجية لارتكابها، بعضها مبنيةً كليًا على تهديداتٍ مُختلفة، والبعض الآخر مبنيةً على تهديداتٍ في...

العالم الحقيقي. لا يحدد الميثاق العالمي للأمم المتحدة الشروط التي بموجبها

الإبادة الجماعية جائزة، بل إنها تُحدد العناصر الأساسية للجريمة اللازمة لمقاضاة مرتكبيها بموجب القانون الدولي. ووفقًا للتعريف القانوني للجريمة الذي حددته المعاهدة العالمية للأمم المتحدة، تُعتبر الإبادة الجماعية جريمة نية، وتُعرّف المادة الثانية الإبادة الجماعية بأنها "نية تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه، كليًا أو جزئيًا". وهذا يعني أن خيار تدمير جماعة ما يمكن أن يُرتكب لدوافع مختلفة، بما في ذلك هدف القضاء على التهديدات القائمة والمحتملة.

تباينت تفسيرات الباحثين والقانونيين والمحاكم لعناصر نية الإبادة الجماعية. وبصفتها منظمة معنية بمنع الإبادة الجماعية، لا يسعى معهد ليمكين إلى صياغة حجة قانونية مُحكمة لإثبات الإبادة الجماعية، بل إلى تحديد عناصر الإبادة الجماعية في الصراع الحالي بهدف المساهمة في تحقيق سلام دائم ومستدام في المستقبل من خلال تحديد نوع الضرر الذي يلحق بالفلسطينيين، وتمهيد الطريق لآليات مساءلة مناسبة لما بعد الصراع، وضمان حصول الفلسطينيين على مساعدات إنسانية مُراعية لظروف الإبادة الجماعية بعد تلبية احتياجاتهم المادية والأمنية وضمانها.

ما لفت الانتباه في هجوم إسرائيل على الفلسطينيين، لا سيما في غزة، بل وفي الضفة الغربية أيضًا، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، هو استخدام لغة إبادة جماعية واضحة في جميع أوساط المجتمع الإسرائيلي تقريبًا. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، استخدام لغة إبادة جماعية من قبل مسؤولين رفيعي المستوى ذوي سلطة قيادية، وأعضاء في الكنيست (السلطة التشريعية في إسرائيل)، وصحفيين مؤثرين، ومواطنين عاديين.

في 19 أكتوبر، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، وهو أيضاً عضو في وأعلنت حكومة الحرب الإسرائيلية أثناء إصدارها الأوامر بفرض "حصار كامل" على غزة: "نحن نقاتل حيوانات بشرية ونتصرف على هذا الأساس".

في اليوم التالي، خاطب منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق، اللواء غسان عليان، سكان غزة قائلاً: "لقد تحولت حماس إلى داعش، وسكان غزة، بدلاً من أن يشعروا بالفزع، يحتفلون. يجب معاملة البشر كحيوانات. لن يكون هناك كهراء ولا ماء [في غزة]، لن يكون هناك سوى الدمار. أردتم الجحيم، وستجدونه".

أصبح إدخال العناصر الدينية سمة بارزة في خطاب مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى آخر. في 28 أكتوبر/تشرين الأول، استشهد رئيس الوزراء نتنياهو بسفر التننيتية فيما يتعلق بالصراع في فلسطين، قائلاً: "عليكم أن تتذكروا ما فعله عماليق بكم". في دعواه القضائية ضد الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، ووزيري الخارجية والدفاع، أنتوني ج. بلينكن ولويد جيمس أوستن الثالث، على التوالي، أوضح مركز الحقوق الدستورية أن: "في الكتاب المقدس، يأمر الله بإبادة رجال ونساء عماليق،

"الأطفال والحيوانات، وقد وصف أحد العلماء هذه الوصية بأنها "إبادة جماعية مفروضة إلهياً".

كما استخدم العديد من أعضاء الكنيست لغة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس.

في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، دعا أرييل كالنر إلى نكبة ثانية من شأنها أن تؤدي إلى إبادة الشعب الفلسطيني. "طفى على نكبة عام 1948" اتشير النكبة إلى الإبادة الجماعية للفلسطينيين التي ارتكبت إبان قيام دولة إسرائيل. بعد يومين، كتبت ريفينال غوتليف: "صاروخ أريحا!

صاروخ أريحا! تنبيه استراتيجي قبل أن نفكر في إدخال قواتنا. سلاح كارثي! هذا رأيي. حفظ الله قوتنا جميعاً. ربما كانت السيدة غوتليف تشير إلى صاروخ أريحا 3، وهو صاروخ باليستي إسرائيلي الصنع قادر على حمل رؤوس نووية. وقد تكررت رؤية عضو الكنيست المروعة، التي شاركها فيها وزير التراث عميحاى إلباهو، في اليوم التالي عندما كتبت: "لا شيء يُعيد كرامة هذا البلد وقوته وأمنه إلا انفجارٌ يهز الشرق الأوسط! حان وقت تقبيل يوم القيامة. إطلاق صواريخ قوية بلا حدود. عدم تدمير حي. سحق غزة وتسويتها بالأرض. وإلا، لما فعلنا شيئاً. لا بكلمات مرور، ولا بقنابل خارقة. بلا رحمة! بلا رحمة!"

وبالإضافة إلى ذلك، كتب اللواء المتقاعد جيورا إيلاند في صحيفة يديعوت أحرونوت اليومية في 10 أكتوبر/تشرين الأول: "ليس أمام دولة إسرائيل خيار سوى تحويل غزة إلى مكان مهدد بالخطر بشكل مؤقت أو دائم".

وأضاف أن "خلق أزمة إنسانية حادة في غزة هو وسيلة ضرورية لتحقيق هذا الهدف". وفي مقال آخر كتب أن "غزة ستصبح مكانا لا يمكن لأي إنسان أن يعيش فيه".

أخيرًا، لا يقتصر الترويج للخطاب الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين على وسائل الإعلام الإسرائيلية فحسب، بل يروج له المجتمع الإسرائيلي ككل. في 7 أكتوبر/تشرين الأول، هاجم صحفي إسرائيلي وكتب ديفيد ميزراحي ويرثيم على وسائل التواصل الاجتماعي: "وبعد أن تحدثت فيما يتعلق بالوحدة، هناك مبدأ يجب التخلي عنه اليوم: التناسب. لا بد من ردٍّ غير متناسب. فلتز إسرائيل ما تخفيه في قبو بيتها. إذا لم يُعاد جميع الأسرى فورًا، فلتُحوّل المنطقة إلى مسلخ. إذا سقطت شعرة من رؤوسهم، فأعدمو الأسرى الأمنيين. خالفوا أي معيار، في طريقكم إلى النصر.

[...] إن الذين أمامنا هم حيوانات بشرية لا تتردد في انتهاك حقوقهم

"القواعد الدنيا، بما في ذلك قتل الطاقم الطبي والأطفال." [...]

وبالمثل، كتب روي شارون في 11 أكتوبر/تشرين الأول: "لقد تحدثت عن مليون جثة، ليس كههدف، بل قلت إنه إذا كنا بحاجة إلى مليون جثة من أجل القضاء النهائي على القدرات العسكرية لحماس، بما في ذلك السنوار والضيف، فلنكن مليون جثة، وإلا فلن نتمكن من التخلص منها".

في 13 أكتوبر/تشرين الأول، ظهرت لافتتان في شارع أياون، الشارع الرئيسي والأكبر في مدينة تل أبيب، كُتب عليهما: "صورة نصر: صفر سكان في غزة" و"إبادة غزة". الأكثر إثارة للقلق، في 27 أكتوبر/تشرين الأول، حذرت منشورات مجهولة المصدر الفلسطينيين في الضفة الغربية من مغبة الرحيل إلى الأردن وإلا واجهوا نكبة أخرى. ونشر جنود جيش الدفاع الإسرائيلي صورهم ساخرين ومحتفلين بتدميرهم، كما في مقطع فيديو مُنتشر يُعلن فيه جندي عن موعد زفافه وهو يعدّ تنازليًا لضغط زرّ قصف غزة، إضافةً إلى ذلك، تعجّ وسائل التواصل الاجتماعي بخطابات الكراهية ضد الفلسطينيين، الذين غالبًا ما يُربطون بحماس. يُشبّه مقاتلو حماس بالجرذان، ويُحتق بالقصف الإسرائيلي، ويُسخر من الرجال الفلسطينيين المُهانين والعارين، ويُسخر من نقص المياه في غزة، ويُشاهد أطفال إسرائيليون يُعتون أغاني تدعو إلى إبادة سكان غزة، وتُسخر من الإبادة نفسها حساباتٌ مُشعبة بنشوة الإبادة الجماعية.

عند النظر في تأثير الرد الإسرائيلي، فإن تسلسل الأحداث جدير بالملاحظة: أولاً، إصدار أوامر بإخلاء شمال غزة، يليه قصف البنية التحتية والمستشفيات والمدارس وما إلى ذلك في تلك المنطقة.

بعد ذلك، ظهر نمط مماثل في وسط غزة، مما دفع الفلسطينيين في النهاية إلى مناطق أصغر حجمًا في جنوب غزة، حيث يستمر قصفهم أيضًا. من الواضح أن هذا الخطاب قد ترجم إلى أفعال، مما جعل مناطق أكبر فأكثر في قطاع غزة غير صالحة للعيش بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين، ووفقًا لإسرائيل،

وفي اجتماع لحزب الليكود في 26 ديسمبر/كانون الأول، قال رئيس الوزراء نتنياهو لأمصاره إنه يبحث عن دول "تستوعب"

فلسطينيون من غزة، يوحي بأنه يخطط لتهجير السكان بالكامل.

في حين أن التعريف القانوني للإبادة الجماعية ضروري لتحديد المسؤولية القانونية لأي دولة ارتكبت هذه الجريمة أو فشلت في منع و/أو معاقبة ارتكابها، وكذلك لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية لأولئك الذين نفذوا الأفعال المذكورة في المواد المذكورة أعلاه، يجب ألا نتجاهل أن التعريف القانوني يصف فقط مرحلة واحدة من عملية أوسع بكثير - ألا وهي "تدمير" المجموعة المحمية "بذاتها". في الفقه القانوني اليوم، غالبًا ما يرتبط "التدمير" بالفعل الأول من أعمال الإبادة الجماعية المدرجة في الميثاق العالمي للأمم المتحدة: "قتل أعضاء المجموعة". وهذا يحد من قدرتنا على تحديد عمليات الإبادة الجماعية إلى مرحلتها النهائية، عندما يكون قد فات الأوان لمنع الجريمة.

ومع ذلك، هناك أربعة أفعال أخرى من الإبادة الجماعية مذكورة في الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهي: "التسبب في ضرر جسدي أو عقلي خطير لأعضاء المجموعة؛ فرض ظروف معيشية متعمدة على المجموعة تهدف إلى تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا؛ فرض تدابير تهدف إلى منع المواليد داخل المجموعة؛ ونقل أطفال المجموعة قسراً إلى مجموعة أخرى".

علاوةً على ذلك، ولأغراض الوقاية، من المهم للغاية إدراك البعد الاجتماعي الأوسع لعملية الإبادة الجماعية، وهو أمر أساسي لفهم تطور عمليات الدمار الشامل هذه، من خلال، من بين وسائل أخرى، تحديد مراحلها الزمنية المختلفة. إذا لم تعترف جميع الأطراف المهتمة ببناء سلام دائم بعملية الإبادة الجماعية، فإن فرص السلام سَتُعيق بشدة، إذ يتطلب العنف الإبادة الجماعية الاعتراف به لتحويله إلى واقع عادل ومنمّر. تستغرق معالجة الإبادة الجماعية أجيالاً. إنها عملية شاقة وضرورية للغاية، ونادرة للغاية أيضًا.

بالعودة إلى الحالة الراهنة، فإن هجمات إسرائيل المتواصلة على الفلسطينيين، تحت ذريعة حق الدفاع عن النفس، قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من الدمار، كما ورد في مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز. وحتى وقت النشر، أسفر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة عن مقتل ما لا يقل عن 21,320 فلسطينيًا، من بينهم 8,200 طفل على الأقل -بمعدل طفل واحد يُقتل كل عشر دقائق قبل وقف إطلاق النار، وفقًا لمنظمة هيومن رايتس ووتش؛ وإصابة 55,603 آخرين، وفقًا لأحدث التقديرات.

ومع ذلك، فإن الإحصائيات وحدها تفشل في التقاط مدى ضخامة هذا العمق. خسائر.

وصف مقال لوكالة أسوشيتد برس كيف قُتلت أجيالاً كاملة من العائلات الفلسطينية في غزة -من أجدادٍ إلى رُضعٍ لم يتجاوز عمرهم بضعة أسابيع -في غاراتٍ جوية. وتتجاوز هذه المجزرة المتوارثة بين الأجيال المستوى الفردي، إذ لا تُمَثَّل فقدان حياةٍ بشريةٍ فحسب، بل تُمَثَّل أيضًا محوًا كاملاً لسلاسلٍ وتاريخها ومساهماتها في مجتمعاتها، وبالتالي، للعالم أجمع.

علاوة على ذلك، فإن عددًا غير متناسب من الضحايا في غزة هم من الأطفال، مما دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى الإشارة إلى أنها أصبحت "مقبرة للأطفال". ولم يقتصر الأمر على تيمم عدد متزايد من الأطفال، بل فقدوا أيضًا عائلاتهم الممتدة بأكملها.

بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لنقص الإمدادات الطبية، يتعين على الأطفال المصابين بجروح خطيرة، فضلًا عن البالغين بما في ذلك النساء الحوامل، مواجهة العمليات الجراحية، بما في ذلك البتر، وعلاج الحروق، والعمليات القيصرية.

بدون تخدير.

وفي هذا الصدد، يعتقد معهد ليمكين أن إبادة ما يقرب من 1% من إجمالي سكان قطاع غزة، الذين يبلغ عددهم 2.3 مليون نسمة، بما في ذلك أجيال كاملة من الفلسطينيين، وإلحاق "أذى جسدي ونفسي شديد" بالسكان الفلسطينيين ككل، مما سيؤدي إلى معاناة الأغلبية من إصابات تغير حياتهم وصدمة نفسية، إلى جانب الخطاب الإبادة المستمر والمتفشي كما يتجلى من قبل المسؤولين الإسرائيليين، وخاصة داخل دوائر صنع القرار، وكذلك من قبل قطاعات من المجتمع الإسرائيلي ككل، ضد الجماعة الفلسطينية "على هذا النحو"، يرقى إلى ارتكاب إبادة جماعية، كما هو موضح في المادة الثانية (أ).

(ب) من الميثاق العالمي للأمم المتحدة والمادة 6 (أ) و(ب) من نظام روما الأساسي.

شمل الهجوم العسكري الإسرائيلي أيضًا قصفًا عشوائيًا لمناطق مكتظة بالسكان، بل واستخدم أسلحة عشوائية كالفوسفور الأبيض، وفقًا لما ذكرته منظمة هيومن رايتس ووتش. كما أفادت التقارير بأن إسرائيل ألقت أكثر من 25 ألف طن من المتفجرات على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، أي ما يعادل تقريبًا قنبلتين من نوع هيروشيما.

مئات من هذه القنابل كانت قنابل وزنها 2000 رطل لم تُستخدم في الحروب الغربية منذ حرب فيتنام، وفقًا لتحليل أجرته شبكة CNN ووكالة الذكاء الاصطناعي Synthetic ووفقًا لتحليل استخباراتي أمريكي، فإن "ما يقرب من نصف الذخائر جو-أرض التي

وقد استخدمت إسرائيل في غزة في حربها مع حماس منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي أسلحة خفيفة ومتوسطة.

غير موجهة، والمعروفة أيضًا باسم "القنابل الغيبية". إن استخدام مثل هذه القنابل الثقيلة

إن وجود الذخائر و"القنابل الغيبية" في منطقة مكتظة بالسكان كهذه يكذب الحديث الإسرائيلي المتكرر بأن جيشها يبذل كل ما في وسعه لمنع

تجنب سقوط ضحايا من المدنيين.

طوال فترة النزاع، استهدف الجيش الإسرائيلي بشكل ممنهج، من بين أماكن أخرى، مخيمات اللاجئين والمستشفيات والمدارس والجامعات والمساجد والكنائس - وجميعها أماكن تُعتبر محمية بموجب القانون الإنساني الدولي. كما دُمّرت إسرائيل عمدًا مقابر غزة، وهي جريمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنية الإبادة الجماعية، نظرًا لمحوها لأسلاف شعب، وبالتالي لتاريخهم، ودمرت ما يُقدر بنحو 22% من الأراضي الزراعية في غزة.

كما أشرنا في بياننا بشأن تواطؤ إدارة بايدن في

الإبادة الجماعية في غزة، صدر في 20 ديسمبر، 2023 "[في] 16 ديسمبر،

أفاد أطباء وشهود آخرون في غزة أنهم شاهدوا في رعب الجيش الإسرائيلي وهو يجرف الخيام خارج مستشفى كمال عدوان، مما أدى إلى سحق المصابين داخل الخيام ودفنهم أحياء. كما اتُهم الجيش الإسرائيلي بالتنسب في وفاة خمسة أطفال رضع في وحدة العناية المركزة بمستشفى النصر بعد إجبار الآباء والعاملين في المستشفى على المغادرة. كما أفاد شهود عيان أن جنودًا إسرائيليين أطلقوا النار على النازحين من مسافة قريبة في مدرسة شادية أبو غزالة في منطقة شمال الفالوجة، وأفادت بطريكية اللاتين في القدس أن امرأتين، أم وابنتها، أصيبتا برصاص قناصة إسرائيليين خلال عطلة نهاية الأسبوع في 16 ديسمبر أثناء سيرهما في ساحة كنيسة العائلة المقدسة في غزة. وفي هذا الأسبوع فقط، تلقت الأمم المتحدة تقارير مقلقة تفيد بأن الجنود الإسرائيليين فصلوا الرجال عن النساء خلال غارة على مبنى في مدينة غزة، وقتلوا ما لا يقل عن أحد عشر رجلاً أمام أفراد عائلاتهم، وحشروا النساء والأطفال في غرفة حيث تعرضوا لإطلاق النار واستهدافهم بقنبلة يدوية. وبحسب شهادة صدرت مؤخرًا، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي نفذ أيضًا عمليات إعدام ميدانية ضد أشخاص تزيد أعمارهم عن 60 عامًا في قطاع غزة، بما في ذلك إطلاق النار على الأفراد مباشرة بعد أن أمروا بإخلاء منازلهم وإطلاق النار بعد ساعات أو أيام من الاعتقال التعسفي.

كما أدى رد الدولة ضد حماس إلى مقتل مهنيين أساسيين، بما في ذلك العاملين في مجال الرعاية الصحية، وموظفي الأمم المتحدة،

الصحفيون. وفيما يتعلق بالقضية الأخيرة، قتلت إسرائيل ما لا يقل عن 90 صحفيًا منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول. وأصدرت منظمة مراسلون بلا حدود بيانًا في 22 نوفمبر/تشرين الثاني، مشيرةً إلى أن: "[...] الصحافة في طور الانقراض في قطاع غزة نتيجةً لرفض إسرائيل الاستجابة لدعوات حماية الإعلاميين". علاوةً على ذلك، أصدرت لجنة حماية الصحفيين بيانًا في 22 نوفمبر/تشرين الثاني، أشارت فيه إلى أن "الصحافة في طور الانقراض في قطاع غزة نتيجةً لرفض إسرائيل الاستجابة لدعوات حماية الإعلاميين".

واتهم الصحفيون إسرائيل باستهداف الصحفيين عمداً.

عائلاتهم في غزة.

بالإضافة إلى الاستراتيجيات النشطة التي تنتهجها إسرائيل في محاربة حماس في قطاع غزة، فإن الحصار المطول الذي تفرضه على القطاع منذ التاسع من أكتوبر/تشرين الأول، والذي يشكل خرقاً لحظر القانون الإنساني الدولي ضد العقاب الجماعي، لم يؤد إلى أزمة إنسانية فحسب، بل أدى أيضاً إلى تفاقم الظروف المعيشية لنحو 1.9 مليون نازح داخلي، أي ما يقرب من مجموع سكان قطاع غزة.

مع تحول القصف الإسرائيلي المتواصل للجيب إلى منطقة محاصرة،

في ظلّ "أرض قمرية غير صالحة للسكن"، كما وُصفت في مقالٍ لوكالة أسوشيتد برس، وحيث يُدفع النازحون الفلسطينيون قسراً إلى مخيماتٍ مكتظة، يواجه هؤلاء الناس الآن تهديداً أشدّ خطورة: المرض. وحذّر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية قائلاً: "مع تزايد انتقال الناس إلى مناطق أصغر فأصغر، يُهيئ الاكتظاظ، إلى جانب نقص الغذاء والماء والمأوى وخدمات الصرف الصحي، الظروف المثالية لانتشار الأمراض".

وأضاف أن "النظام الصحي في غزة أصبح على وشك الانهيار".

يتردد صدى تحذير المدير العام مع تحذيرات مسؤولين آخرين في الأمم المتحدة، بمن فيهم الأمين العام. خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي، أوضح قائلاً: "نحن على حافة الانهيار، هناك خطر كبير من انهيار كامل للنظام الإنساني". وكتب مدير شؤون الأونروا على مواقع التواصل الاجتماعي: "النظام العام ينهار في غزة - الشوارع فوضوية، خاصة بعد حلول الظلام - بعض قوافل المساعدات..."

تُهب وتُرمى سيارات الأمم المتحدة بالحجارة. المجتمع على شفا الانهيار التام. [...]

في هذا الصدد، يرى معهد ليمكين أن حصار إسرائيل لقطاع غزة، إلى جانب تأثيره على السكان المدنيين، والخطاب الإبادة الجماعية الذي يستخدمه المسؤولون الإسرائيليون والمجتمع الإسرائيلي عمومًا، يُشكل محاولةً متعمدةً لإخضاع الجماعة "لظروف معيشية مُصممة لتدميرها المادي كلياً أو جزئياً"، وفقاً لنص الميثاق العالمي للأمم المتحدة ونظام روما الأساسي. وفي ضوء استمرار إسرائيل في قتل الفلسطينيين، والذي، كما أوضحنا، يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية في

وفقاً للمادتين الفرعيتين (ب) و(ج) من اتفاقية الإبادة الجماعية،

وقد تتضمن هذه الاستراتيجية محاولة متعمدة لتركيز السكان المدنيين في الجيب وعزلهم، ومن خلال ندرة السلع والخدمات الأساسية، فضلاً عن تفشي الأمراض المعدية، إضعافهم بشكل منهجي، بغرض تسهيل إبادةهم أو طردهم.

في الثامن من ديسمبر/كانون الأول، لم يكتف الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ مجلس الأمن "بخطر الانهيار التام لنظام الدعم الإنساني في غزة"، بل أوضح أيضًا أن الأمم المتحدة تتوقع "أن يؤدي هذا إلى انهيار كامل للنظام العام وزيادة الضغط من أجل نزوح جماعي إلى مصر". ولا تستند مخاوفه بشأن النزوح الجماعي المحتمل لسكان غزة إلى مصر فحسب، كما أشارت نشرة الأمم المتحدة، بل تتوافق أيضًا مع "ورقة المفاهيم" الإسرائيلية التي اقترحت نقل جميع سكان غزة إلى شبه جزيرة سيناء المصرية.

ومع ذلك، ووفقًا لمقال في صحيفة نيويورك تايمز، سعت إسرائيل سرًا لتحويل هذه الممارسة الافتراضية إلى واقع. وكما ذكر سابقًا، صرّح رئيس الوزراء نتنياهو مؤخرًا لأنصاره بأنه يبحث عن دول "لاستيعاب" فلسطينيي غزة، مؤكدًا أن نيته في تهجير جميع سكان القطاع قسرًا ليست مجرد فكرة أكاديمية.

فيما يتعلق بالطرد المحتمل للسكان الفلسطينيين من قطاع غزة، يُذكر معهد ليمكين بفهم رافائيل ليمكين للإبادة الجماعية كعملية ذات مرحلتين: "أولاً، تدمير النمط القومي للجماعة المضطهدة؛ والثانية، فرض النمط القومي للظالم. وقد يُفرض هذا الفرض بدوره على السكان المضطهدين المسموح لهم بالبقاء، أو على الإقليم وحده، بعد تهجير السكان واستعمار المنطقة من قِبل مواطني الظالم نفسه".

#### خاتمة

لا مبرر للإبادة الجماعية، فلا يمكن أن تكون هناك إبادة جماعية دون عواقب. على البشرية أن تتعلم، على أقل تقدير، وضع حدٍّ لهذه الجريمة.

ويدعو معهد ليمكين المجتمع الدولي إلى سحب دعمه لإسرائيل فوراً، وخاصة الدعم العسكري.

إسرائيل دولة إبادة جماعية، ويجب إعادتها إلى إطار سيادة القانون. يجب على حلفاء إسرائيل، وخاصة الولايات المتحدة، الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار وإجبار إسرائيل على إنهاء حملتها الإبادة الجماعية فوراً، والتي، بالإضافة إلى إلحاقها ضرراً جسيماً لا يمكن إصلاحه بحياة الفلسطينيين، تُعرّض أمنهم للخطر.

الشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم. يجب معارضة جميع محاولات تهجير الفلسطينيين قسرًا من غزة أو الضفة الغربية أو القدس الشرقية بشدة. إن استمرار تواطؤ حلفاء إسرائيل في الإبادة الجماعية يؤدي إلى عواقب وخيمة وغير أخلاقية على الفلسطينيين في كل مكان، ويدمر أي فرص للسلام والأمن العالميين.

المستقبل المنظور.

ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل تحقيقاتها في الهجوم الذي شنته حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، مع إعطاء اعتبار خاص لادعاءات العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يحث معهد ليمكين المجتمع الدولي على الضغط من أجل إجراء تحقيق في تواطؤ بعض أعضائه فيما يتعلق بالأفعال غير القانونية لحماس أو إسرائيل. وأخيرًا، يطلب من المجتمع الدولي استخدام نفوذه للسماح بوصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية المراعية للثقافة، إلى قطاع غزة دون قيود، سواءً للمدنيين الجرحى أو المحتاجين إلى الدعم النفسي والاجتماعي.

معهد ليمكين هو منظمة غير ربحية (3)(c)501 في الولايات المتحدة

سابق

الولايات المتحدة، رقم تعريف صاحب العمل: 87-1787869

التالي

[info@lemkininstitute.com](mailto:info@lemkininstitute.com)



© 2025